PISSN : 2572-0007 - EISSN : 2661-7250

البعد التنموي للحوكمة البيئية في استغلال الموارد الطبيعية

The developmental dimension of environmental governance in the exploitation of natural resources

د/طارق غنيمي[1] *

مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد إقتصادية وإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة.10000، الجزائر ،t.ghenimi@univ-bouira.dz

تاريخ الإستلام: 14/ 05 / 2024 تاريخ القبول: 20/ 08 /2024ا تاريخ النشر: 19/ 09 / 2024

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الحوكمة البيئية في استغلال الموارد الطبيعية، فكما هو معلوم يؤدي الاستغلال الغير الرشيد للموارد الطبيعية إلى استنزافها، ومن ثم تدهور الوضعية البيئية جراء هذا الاستغلال المفرط والغير المدروس من الناحية البيئية ومن الناحية التنموية كذلك، كون الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية، كما يؤدي حتما إلى إحداث تلوث بيئي، هذا الأخير يعد الخطر الرئيسي والوحيد للبيئة الطبيعية، وفي نفس الوقت يؤدي كذلك الاستغلال الغير الرشيد إلى عدم استدامة هذه الموارد، ومن ثم نكون أمام نتيجتين سلبيتين مما يقتضي انتهاج سياسة الحوكمة والرشادة البيئية في إدارة واستغلال للثورات الطبيعية ودعم التنمية المستدامة.

الكلماتالمفتاحية: الحوكمة، البيئة، الموارد، التنمية، الاستدامة.

***

Abstract:

This study deals with the issue of environmental government in the exploitation of natural resources. As is known, the irrational exploitation of natural resources leads to their depletion and then the deterioration of the environmental situation as a result of this implicated and ill-considered exploitation from the environmental standpoint, and from the development standpoint as well, as the excessive exploitation of natural resources inevitably leads to pollution, The latter is considered the main and onlythreat to the natural environment, and at the same time, irrational exploitation also leads to the unsustainability of these resources, and then we are faced with two negative results, which require adopting a policy of environmental governance and rationality in managing and exploiting natural revolutions and supporting sustainable development

Keywords: sustainability, environment, development, Governance, resources.

* د/ طارق غنيمي

مقدمة

أضحى التطور التكنولوجي وماصاحب ذلك من تقدم في مجالات عديدة منها الجانب الصناعي والإنتاجي والاستغلال الغير الرشيد للموارد، أدى إلى العديد من المشاكل البيئية فكان لها الأثر السلبي على عناصر البيئة الطبيعية، وعلى عملية التنمية بصفة عامة، مما تطلب الأمر تغيير هذا الأسلوب جديد وانتهاج أسلوب يكون أكثر نجاعة في المحافظة على الموارد الطبيعية ودعم التنمية المستدامة، هذه الأخيرة تقتضي استغلال الموارد بالقدر اللازم والضروري فقط مع توفير ما يمكن توفيره للأجيال القادمة، أي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.

هذا الوضع يفرض على الواقع البيئي المتدهور إنتهاج أسلوب الحوكمة في تسيير ماهو متوفر من موارد طبيعية بطرق رشيدة يصاحب ذلك إستدامتها على المدى البعيد، فالثروات الطبيعية المستغلة بطرق غير عقلانية لا يخدم التنمية المستدامة والاقتصاد على المدى القريب وخاصة البعيد في غياب الحوكمة والاستغلال والترشيد المنظم الهادف للمحافظة على عناصر البيئية الطبيعية، ففكرة التنمية المستدامة قد أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع الثروات البيئية ما بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة، فالحوكمة البيئية تعد المخرج الوحيد لتحقيق فكرة التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

حيث تقتضي الضرورة البيئية والاقتصادية في ظل نظرة استشرافية مستقبلية العمل على تغيير بعض المفاهيم من الناحية العملية، حيث وتنطلق الحوكمة البيئية من مبدأ عام آخر مفاده تعزيز الانتقال من أنظمة الحلقة المفتوحة مثل التخلص من القمامة بدون إعادة التدوير وصرفها في الطبيعة ودون الاستفادة منها، إلى أنظمة الحلقة المغلقة مثل التخلص من النفايات في المصدر بإعادة استخدامها في تصنيع مواد أخرى واعتبارها مواد خام عوض صرفها في البيئة.

فموضوع هذا المقال له من الأهمية بماكان، كون موضوع البيئة من المواضيع ذات الاهتمام القائمين على الشأن العام، وهو من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن، بسبب ما تعرفه البيئة من تدهور متلاحق، لذلك حظي هذا الموضوع بنوع من الأهمية، لأجل مواجهة المخاطر.

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تبيان نتائج انتهاج أسلوب الحوكمة البيئية في تسيير الموارد الطبيعية، وإظهار الجوانب السلبية لعملية استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة غير رشيدة، ودون الأخذ بالبعد البيئي في المشاريع التنموية عامة، والتعرف على مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها توضيح المفاهيم حول مزايا الحوكمة الرشيدة في استغلال الموارد والثروات الطبيعية.

وفي إطار إنجاز هذا موضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تبيان الجوانب الايجابية في انتهاج سياسة الحوكمة، والجوانب السلبية للإفراط في استغلال الموارد والآثار الناجمة عنها، والمنهج التحليلي لتحليل الواقع البيئي والتنموي بصفة عامة.

وتحقيقا لذلك ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهداف الحوكمة البيئية في إستغلال الموارد الطبيعية ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تناولت هذه الورقة البحثية من خلال محورين، ففي المحور الأول تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية وبيان خصائصها وأهدافها، ثم تطرقت بعد ذلك للحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المحور الثاني

أولا: مفهوم الحوكمة البيئية وأهدافها التنموية

من المفاهيم الحديثة في إطار دراسة الوضعية البيئية نجد مصطلح الحوكمة البيئية والذي يهدف حسب واضعيه والمنادين به إلى التسيير الرشيد الحكيم لإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة في نفس الوقت، وجاء الاهتمام بحماية البيئة نظرا للتطور الصناعى والتكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية الحديثة وزيادة نسبة الإنتاج والاستهلاك، الذي خلق مشكلات بيئية عديدة ومتعددة .

وعليه تقتضي الدراسة التعرض لفكرة الحوكمة البيئية في النقطة الأولى، والأهداف التي جاءت بفكرة الحوكمة والرشاد في التسيير واستغلال الأمثل للموارد في النقطة الثانية

1-: تعريف حوكمة البيئية وأهدافها

الحوكمة مصطلح حديث النشأة، استحدث نتيجة التدهور الذي شهدته البيئة من جهة، وزيادة الوعى المجتمعى بالمخاطر التي تهدد البيئة الطبيعية جراء عدم الأخذ بالبعد البيئي في النشاط الذي يقوم به الإنسان في الطبيعة، فالحوكمة البيئية يقصد بها كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية.

1-1: تعريف الحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة" Governance" من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، ورغم شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك اجماع حول تعريف محدد له، ولم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها، بحيث نجد صيغ متعددة مثل: الحوكمة الحاكمية، الحكم الراشد، الحكمانية، وبالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة مثل: المساءلة، المحاسبة، التمكين التخويل.

وعليه تعرف الحوكمة بأنها" ضع معايير وآليات حاكمة لأداء الأطراف من خلال تطبيق الشفافية، فهي سياسة للإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم". (سارة عجرود، 2020، صفحة 15)

كما عرفت كذلك بأنها" الهياكل، والوضائف ، والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة" (نوال علي ثعالبي، 2014، صفحة 21).

أما الحوكمة البيئية باعتبارها نظرية ترى العالم كلًا مترابطًا، والحفاظ عليه ككل مسئولية الجميع، وهى بهذا تملك نظرة عامة على مجمل الكرة الارضية كونها المكان الذي يعيش فيه كل الناس، فيمكن تعريف الحوكمة بأنها" مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في

كل المستويات بدءا من المستوى الفردي، وصولا الى المستوى العالمي كما تدعو إلى قيادة تشاركيه ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية" (هدى بوزيدي، صبرينة مانع، 2018، صفحة 232).

كما تعرف كذلك بأنها" نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني (من المحلي إلى العالمي،) تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكّيف مع التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص تحول الحوكمة البيئية ضمن السياق المعياري للتنمية المستديمة" (سارة عجرود، 2020، صفحة 19).

وعليه فالحوكمة البيئية مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من أجهزة الإدارة، تهدف لحماية البيئة ومواردها الطبيعية، وذلك بانتهاج سياسة الحوكمة وتطبيق أهدافها على الجانب البيئي والاقتصادي خصوصا في ظل التدهور البيئي الحاصل جراء الدهور البيئي.

1-2: عوامل ظهور فكرة الحوكمة البيئة

يعد التلوث البيئي وما نجم عنه من تهديدات بيئية، أحد العوامل في ظهور مصطلح الحوكمة البيئية، فالمشكلات البيئية تفاقمت وتعقدت في ظل عدم وجود رؤية أو سياسة واضحة المعالم في مجال حماية البيئة، كما أن الممارسات غير المستدامة والإخفاق المؤسسي ونقص الشفافية، وهذا ما تطلب الحاجة للإصلاح المؤسسي وتغييرات في النظم القانونية والاقتصادية، وإدخال تغيرات هيكلية على السياسات الاقتصادية والبيئية مثل تطبيق الضرائب على الموارد وتحسين إدارة واستخدام الموارد البيئية بشكل أكثر كفاءة وتفعيل برامج حكومية لحماية البيئة من التهديدات التي تواجه البيئة بصفة عامة. (مسعودي رشيد، 2013، صفحة 22)

كما يعد من بين الأسباب ظاهرة التغير المناخي التي كان لها الأثر السلبي على الجانب الاقتصادي ولفلاحي خصوصا، حيث يرتبط الإنتاج الفلاحي بالظروف الجوية السائدة بها من أمطار وحرارة وغيرها، فأي تقلب جوي قد يؤثر عل العملية الإنتاجية كإتلاف المحاصيل الفلاحية، خاصة مع مشكلة التغير المناخي الناجم عن الاحتباس الحراري والذي يشكل تهديدا على مختلف الأنشطة الزراعية وخاصة تلك المقامة على السواحل بسبب ذوبان الجليد وزيادة منسوب مياه البحر، وذلك لما يترتب عنه من عوالم اجتماعية وبيئية واقتصادية (جناد مباركة، 2023، صفحة 433).

2-: أهداف الحوكمة البيئية

لكي تؤدي إنتهاج سياسة نتائج الحوكمة إلى النتائج المسطرة في إطار سياسة الترشيد في استعمال الطاقة بمخلف أنواعها، لابد أن تقوم الحوكمة البيئية على مبادئ و أهداف تميزها على أنواع الحوكمة في ميادين أخرى، وأهداف محددة فيما يخص حماية البيئة والاستدامة البيئية، كما تضم الحوكمة البيئية عدة مكونات هامة تسمح لها بفرض وجودها سواءاً على الساحة السياسية أو الاقتصادية، فالوقت الراهن يستوجب إنتهاج أسلوب الحوكمة لبلوغ الاهداف المسطرة وتحقيق نتائج متكاملة .

2-1:الحفاظ على الموارد الطبيعية

من بين أهداف الحوكمة البيئية الحفاظ على الموارد الطبيعية، لما تمثله من قيمة جوهرية وهامة بالنسبة للإنسان، وكذا الأسس المنطقية والآليات للإدارة المستدامة لموارد الطبيعية من أجل التخفيف من المخاطر التي تهدد المجتمعات سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الصحي، والتي يمكن أن نجملها في بعض النقاط:

وجود إدارة بيئية تهتم بوضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشاريع الصناعية، متضمنة جميع المراحل الإنتاجية بدءا من الحصول على الموارد الأولية وصولا إلى المنتوج النهائي، كما أنها أداة لتجنب المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان من خلال توضيح العلاقات المعقدة التي تربطه ببيئته، والتعرف على مشكلاتها وطرق علاجها قبل تفاقم المخاطر الناجمة عن الاستغلال المفرط و الغير العقلاني (مسعودي رشيد، 2013، صفحة 20).

2-2: التخطيط البيئي في مواجهة المخاطر

باعتبار البيئة هي الاستدامة المشتركة، حيث تقوم الحوكمة البيئية على المعايير المؤكدة للاستدامة في التخطيط ووجود إجماع على التعهدات، وكذا وجود قواعد محددة لإجراء التفاضلات والتنازلات، كما تهدف إلى خلق مجموعة من قواعد التصرف، التي تحدد الأدوار التي تلعبها الدولة والفواعل الغير الحكومية في المجال البيئي لمواجية المشاكل والتحديات البيئية على المستوى الداخلي وكذا العابرة للحدود، كون التلوث البيئي ومن خصائصه أنه لا يعترف بالحدود السياسية بين الدول، بحيث ينشأ في دولة ويحدث آثار جانبية في دولة مجاورة كحادثة مصهر ترايل مثلا، والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وهدر الإنسان لها في ظل إنتهاج سياسة الحوكمة في استغلال الموارد الطاقوية (مرزاق فايزة ، 2023، صفحة 233).

كما يعد كذلك من ضمن أهداف الحوكمة البيئية العمل على زيادة نمو بيئة الأعمال وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، بحيث يراعى فيها السلامة البيئية و الصحية بالدرجة الأولى، وذلك باستخدام تقنيات حديثة نظيفة وسليمة من حيث الاستخدام، و التي قد تعمل على تحقيق تحقق مزيدا من الكفاءة للحد من التلوث البيئي الذي يعتبر الخطر الداهم الذي يهدد عناصر البيئية الطبيعية، وإدارة النفايات والترسيد في استغلال الموارد والثروات، وزيادة القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص وتطوير النظم البيئية داخلها (مسعودي رشيد، 2013، صفحة 21).

ثانيا: الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

لا يمكن في أي حال من الأحوال الفصل بين البيئة والتنمية، فالحديث عن التنمية المستدامة والتي تعني استغلال ماهو متوفر من موارد طبيعية بالطريقة التي تؤدي إلى استدامتها، وهذا يعتبر طبيعي في إطار سياسة الدول في التعامل مع ثرواتها طبيعية، لكن الشيء الغير طبيعي هو التصرف الغير السليم تجاه هذه الموارد، وهو استغلالها بشكل مفرط وغير مستدام بما يؤدي إلى إنهاك القدرات البيئية.

1: تدعيات وأهداف العلاقة

رافق ظهور مفهوم الحوكمة البيئية مع تطور مفهوم التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد، انطلاقا من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية، فالتنمية المستدامة تكشف العلاقة بينها وبين والرشادة البيئية من خلال السياسات البيئية التي يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة بين الأجيال، كما أوجبت هذه الظروف المستجدة تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام التنمية المستدامة بفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها، كما يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون الانسان محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة (بن نوي عائشة ، 2022، صفحة 283).

1-1: العدالة البيئية

وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العمومية لأفراد المجتمع، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية، كما تعبر العدالة البيئة عن حق الإنسان في بيئة سليمة وصحية، مما يعني العمل على مكافحة كل أشكال الفقر والهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد، ثم إن فكرة الإنصاف تعني تحقيق مظاهر التوزيع العادل للثروات مع التركيز على الكثير من العناصر الأساسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان في موارد البيئة واستغلالها لتلبية حاجياته وبقاء وجوده (مهني وردة ، 2021، صفحة 348).

1-2:علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة

يعتبر البعد البيئي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار البيئة هي مصدر مختلف الثروات الطبيعية التي يستمد منها الإنسان بقائه، بحيث أصبح تفعيل الحوكمة البيئية ضرورة لابد منها لتحقيق الأهداف المتوخاة من الحوكمة، وهذا استنادا إلى مقاربة الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية لتحقيق تنمية مستدامة حيث يكون في إطار وضع استراتيجية وطنية شاملة مبنية على مشاركة كل الفواعل الوطنية ومنح فرص للإستثمار في المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد ودعم التنمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر دعم الاستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة الذي يؤدي إلى استغلال النفايات كمواد خام (نوال علي ثعالبي، 2014، صفحة 178).

وتواجه التنمية المستدامة معوقات عديدة تحول دون تحقيق أهدافيا، وتعتبر الحوكمة البيئية الوعاء الذي لابد أن تنمو فيه فكرة التنمية المستدامة لتفعيلها وبلوغ أهدافها، بحيث يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بالحوكمة البيئية ارتباطا وثيقا، وهذا لوجود علاقة وطيدة بين البيئة والتنمية، ونظرا لحاجة المجتمع لتحقيق الاستدامة البيئية، فالحوكمة البيئية هي الحل المناسب والأنجع، الذي يتم عن طريقها معالجة المشاكل الناجمة عن الحوكمة الاقتصادية من الناحية البيئية لان النشاط الاقتصادي يعتبر النواة الأولى للتلوث البيئي، وهذا

الأخير يعتبر الخطر الرئيسي للمشاكل البيئية، وللوصول إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تقوم الحوكمة البيئية بتأمين حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية (مرزاق فايزة ، 2023، صفحة 230).

2: حوكمة المصادر الطاقوية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبح واضحا وبناءاً على الخبراء في مجال الطاقة، أن الطاقة الاحفورية آيلة إلى النضوب على المدى البعيد، وأمام هذه الحقيقة والوضعية التي تهدد بنفاذ المخزون الطاقوي وجب التوجه نحو تبني الأنماط المستدامة في إدارة الموارد البيئية ولاسيما الموارد الطاقوية، خاصة وأن الجزائر بلدا طاقوي بالدرجة الأولى حيث تعتمد على الطاقات التقليدية وجبايتها في تمويل الخطط التنموية، الأمر الذي يضعها أمام مخاطر نضوب مواردها الطاقوية، الأمر الذي يفرض انتهاج أسلوب الحوكمة في استغلال هذا المورد الهام .

2-1: دور حوكمة الطاقات المتجددة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة :

تهدف الحوكمة في المجال البيئي أو ما يعبر عنها بالحوكمة البيئية إلى ضبط وتنظيم نشاط وسلوك الإنسان في علاقته مع البيئة، عن طريق تبني استراتيجيات وسياسات تتماشى مع حماية الرأس المال الطبيعي والتوازن الايكولوجي أو الطبيعي القائم بين العناصر والمورد الطبيعية ولقد أدى الارتباط الوثيق بين الحوكمة البيئية والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الآمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيقها، وتشكل حوكمة الطاقة المتجددة مظهراً من مظاهر الحكامة البيئية وأحد وسائل حماية البيئة، لذلك وجب العمل على تطوير هذا المصدر من الطاقة، خاصة إذا كانت العوامل الطبيعية مساعدة على ذلك (كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري، 2022، صفحة 203).

كما يندرج البعد البيئي للأمن الطاقوي بالأساس في تخفيض الآثار البيئية الناجمة من خلال عملية البحث والتنقيب والاستهلاك والنقل والمعالجة للمصادر الطاقوية، فهذه المراحل في إنتاج الطاقة تكون لها آثارًا جانبية على عناصر البيئة، وقد تكون خطيرة جداً إذا تم صرف نفايات الإنتاج في البيئة، ولكي يتم تحسين البعد البيئي مع تجنب التدهور في الأبعاد الأخرى، يجب الترشيد في استعمال الطاقة التقليدية والتوجه نحو الطاقة النظيفة التي تضفي إلى تخفيض الانبعاثات السامة من إنتاج الطاقة ومعالجتها ونقلها، حيث أصبح من الضروري البحث عن الطاقة النظيفة التي تساعد على التقليل من انبعاث الغازات السامة ودعما للتنمية المستدامة، ولمحاربة والتصدي للاحتباس الحراري الذي يعد من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات في العصر الحديث (بن حمزة نبيل، 2021، صفحة 90) .

2-2: مزايا حوكمة استغلال الطاقات في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية لمستدامة:

من الجانب الاقتصادي يتم استخدام الطاقات المتجددة بشكل يتماشى مع متطلبات الحوكمة، بأن تساهم في التنوع الاقتصادي من خلال الاعتماد عليها حسب الإمكانيات الطبيعية المتوفرة، فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر يمكن استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج وتوفير الكهرباء لدعم النشاط الفلاحي في الجنوب الجزائري، مما يدعم ويساهم بشكل فعال في التقليل من الضغط على الطاقة الكهربائية في هذه المناطق والزيادة

في الإنتاج الزراعي وتقليل الكلفة في الإنتاج، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه التقنيات محليا، وخلق فرص تصدير واسعة للسلعة المنتجة من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات، ودعم الاقتصاد وتنميته وتحريك عجلة التنمية وهو ما يجعلها تحتل اولية تنموية في مختلف الخطط، والعمل على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء برفع وتحسين الانتاجية او للمساعدة على زيادة الدخل المحلي، من خلال تحسين التنمية االزراعية وتوفير فرص عمل خارج قطاع الصناعة والمحروقات (كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري، 2022، صفحة 204).

كما يهتم هذا البعد في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي يضمن التقدم، والذي يعني تحقيق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، مع تفادي آثار التضخم وهكذا يهدف الاستقرار الاقتصادي القائم على السياسات الاقتصادية إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة الناجمة عن الإفراط في استغلال مختلف أنواع الطاقة واستنزافها، الامر الذي يكون له انعكاس على المستوى الاقتصادي بما لا يتماشى وأهداف الحوكمة (بن حمزة نبيل، 2021، صفحة 65).

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نستنتج أن الحوكمة البيئية في مجال استغلال الموارد الطبيعية أنه لا بديل عملي غير التوجه نحو أسلوب الترشيد في استغلال الموارد والثروات الطبيعية بصفة عامة، والموارد الطاقوية التقليدية بصفة خاصة، وهذا يؤدي بنا إلى نتيجتين الأولى الاستغلال العقلاني للموارد وعدم إستزافها مما يؤدي إلى استدامتها بما يضمن حق الأجيال المستقبلية، والثانية التقليل من آثارها الجانبية والمتمثلة في التلوث البيئي الذي يعتبر الخطر الوحيد للبيئة، كما يمكن أن يشكل هذا التوجه نحو حوكمة في إدارة الموارد الطبيعية دعامة اقتصادية وزيادة في الدخل القومي الوطني وتحقيق تنمية شاملة دون الإضرار بعناصر البيئة الطبيعية.

أهم نتائج الدراسة تتمثل فيما يلي:

- البيئة الطبيعة هي المصدر الرئيسي للثروات، واستغلال هذه الثروات بالطرق العشوائية والغير المدروسة يؤدي إلى استنزافها.

- يعد الاستهلاك الغير الرشيد للموارد والثروات الطبيعية والطاقوية على وجه الخصوص السبب الرئيسي فيما وصلت إليه البيئة ألان.

- الحوكمة البيئية تعني زيادة الوعي البيئي نتيجة التدهور الذي لحق بالبيئة، جراء مختلف الأنشطة التنموية دون الأخذ بالبعد البيئي في ذلك .

- الحوكمة في استغلال الموارد الطاقوية أسلوب أدى إلى التخفيف من المشاكل التي تواجه البيئة، كما يعد هذا السلوك دعامة من دعائم التنمية المستدامة التي تقوم على الاستغلال الرشيد للموارد .

أهم التوصيات المتوصل إليها:

- ما من شك أن الوضعية البيئية مهددة نتيجة الإسراف في استغلال مواردها الطبيعية، الأمر الذي نجم عنه ما يعرف بالتدهور البيئي .

- يستوجب العمل على وضع منظومة قانونية تمتاز بالصرامة في التطبيق، تكون في مستوى الأخطار التي تواجه البيئة مع تفعيل مفهوم الحوكمة البيئية .

- العمل على دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة التي تعمل في مجال تدوير النفايات، بحيث تعتبر هذه الأخيرة من دعائم التنمية المستدامة والمحافظة على الثروات الطبيعية.

- إن نجاح سياسة انتهاج الحوكمة البيئية يعتمد على تعزيز دور المبادرات التشاركية وتحسين أداء المجتمع المدني، ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات البيئي بكل شفافية.

قائمة المراجع:

بن حمزة نبيل. (2021). *الامن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل* . أم البواقي: جامعة أم البوقي الجزائر.

بن نوي عائشة . (30 جوان, 2022). الحوكمة البيئية كآلية في تحقيق الامن البيئي. *الاستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية* ، صفحة 283.

جناد مباركة . (2023). إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. *الاقتصاد الجديد* ، صفحة 433.

سارة عجرود. (2020). *الحوكمة البيئية في الجزائر السياسات و التحديات*. الجزائر: جامعة المسيلة .

كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري. (2022). دور حوكمة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة على ضوء برنامج الامم المتحدة للتنمية المستدامة . *الحقوق والعلوم السياسية* ، صفحة 203.

مرزاق فايزة . (30 جوان, 2023). مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئها. *البيئة والتنمية المستدامة وصحة الانسان* ، صفحة 233.

مسعودي رشيد. (2013). *الرشادة البيئية*. سطيف : جامعة سطيف الجزائر.

مهني وردة . (30 جوان, 2021). تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة - دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية. *التنمية والموارد البشرية* ، صفحة 178.

نوال علي ثعالبي. (2014). *الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها*. عمان الاردن: مركز الكاتب الأكاديمي.

هدى بوزيدي، صبرينة مانع. (2 ديسمبر, 2018). الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة . *دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال* ، صفحة 232.